لقد خاض الحركة الشعبية في لبنان والحركة النقابية خاصة خلال الفترة الممتدة من آذار ١٩٧٠ الى شباط ١٩٧١ معركة هامة في تاريخ النضال الشعبي النقابي وهي معركة تطبيق الضمان الصحي بعدما ان اسست في لبنان صندوق ومصلحة الضمان الاجتماعي .

ابتدأ تطبيق الضمان الصحي في لبنان في اوائل شباط ١٩٧١ ورغم الثغرات العديدة التي تحويها هذه المؤسسة والعائدة لسيطرة الدولة وارباب العمل على السياسة النقابية والتراجعات التي سجلت عن قيادة النقابات في لبنان فكانت خطوة ايجابية تسجل على تطور النضال المطلبي النقابي في لبنان .

ان هدف هذه الدراسة – وهذا بعد تحديد طبيعة وهيكلية القوى المتنافسة اذا صح التعبير او بعبارة افضل ممثلي مصالح الطبقات المختلفة في لبنان التي تلعب دورا اساسيا عن طريق الصناعة والتجارة – هو دراسة طبيعة النقابات في لبنان وممارسات القيادات النقابية ومدى تأثير « القاعدة العمالية » عليها .

كل هذا من خلال معركة محددة واساسية وهي معركة تطبيق الضمان الصحي في لبنان .

■ تتمة المنشور في العدد الماضي ■

٢ الضمان الاجتماعي في لبنان :

الدواء والضمان الصحي بين الاتحاد العام وتجار الادوية !

تستطيع احتكار الادوية في لبنان ان يتلاعب باسعار الدواء وبصحة المواطنين نتيجة عوامل عدة

١ – تكتل المحتكرين وعددهم المحدود : ابرزهم جورج ابو عضل ، جان فال ، الفرد كتانة ، قيصر شلهوب ، نعيم خليل ، اوسكار مجدلاني ، جان نيار مشاقه .

ميزتهم الرئيسية ان اكثرهم مستوردون وفي نفس الوقت يملكون معامل لتركيب الدواء محليا .

وهذا سيعرض صندوق الضمان الاجتماعي الى عجز كبير ، ويستدل على ذلك من تجربة تطبيق الضمان الصحي خلال الاسبوعين الاولين فنرى ان صندوق الضمان الصحي دفع ١٤٨٠٠ ل.ل كلفة طبيب لـ ٨٩٦ مضمونا منها ٩٠٢٣ ثمن ادوية اي ٦١٪ من كلفة الطبيب الاجمالي .

من هنا فان الطريقة الوحيدة لتفادي العجز هي تأميم استيراد الدواء واستيراده من البلدان الاشتراكية .

وقد استطاع احتكار الادوية ان يستصدر من الدولة قوانين عديدة تناسبها بشكل كامل منها :

– عدم اعطاء اجازات استيراد الا لمن يوافق عليه الاحتكار .

– عدم جواز سحب وكالة احد المستوردين من قبل الشركة التي يتعامل معها .

قانونيا لا يجوز ان تتجاوز نسبة ارباح المستورد من الدواء ١٥ – ١٦٪ ، غير ان الاحتكاريين استطاعوا ان يحققوا معدل ٤٥٪ يعود للعوامل التالية :

١ – لا تحقق وزارة الصحة في العوائر التي تقدمها لها المستوردون .

٢ – قبول الوزارة تسجيل ادوية غير معترف بها في بلدان المنشأ .

٣ – قبولها مختبرات غير مقبولة في بلدان المنشأ .

كل هذا جعل « اصحاب الادوية » يتخوفون كثيرا من تطبيق الضمان الصحي كما ان اي مقارنة بين سعرالدواء وسعرات الضمان الصحي ستكون فضيحة كبرى والشيء الاهم في ذلك انهم يضطرون الى تخفيض الاسعار على المستوى العربي وهذه ضربة اقوى بكثير من ضربة سوق لبنان .. ففي ٧٠/١٠/٢١ صرح احد افراد الاحتكار « الضمان الصحي لم ولن يمر » .. وفي ١٩٧٠/١١/٧ اعترف احد الاحتكاريين ان تطبيق الضمان الصحي سيخفض سنويا ١٠ ملايين ليرة عدا ان ٦٥،٠٠٠ مواطن تقريبا سيتوقفون عن شراء ادويتهم اذ سيعمدون الى التعامل مباشرة مع فرع الضمان الصحي.. ونجح روتس الادوية بافشال جميع مناقصات الصندوق لشراء الادوية من الشركات مباشرة اذ بهذا يستطيع الصندوق ان يوفر ٢٥٪ وقد سافر الدكتور رضا وحيد الملك اكثر من ثلاث مرات الى البلدان الاجنبية ولم يرجع بنتيجة عملية ..

وهكذا لم ينشر الصندوق حتى تاريخ ١٩٧١/١/٢٢ الا ٢٢٪ من حاجة للادوية ويبدو ان بقية الادوية ستشترى من السوق المحلية .

قبل ان نتنقل الى نهاية الموضوع لا بد من دراسة نقاط الخلاف التي ادت الى التهديد بالاضراب العمالي العام .

المواد التي اختلف عليها فهي :

١ – المادة ١٩ : تنص هذه المادة على تقديم العناية الطبية ابتداء من اليوم الرابع من المرض على ان لا تقدم خلال الايام الاولى الثلاثة الا الاستشارات الطبية ما عدا الحالات الطارئة .

وكان الاتحاد يود تعديل هذه المادة بحيث ان يستفيد العامل من العناية ابتداء من اليوم الاول.

٢ – المادة ٢٣ : تنص على اعطاء تعويض المرض ابتداء من اليوم الرابع للمرض على ان تكون قيمته كما يلي :

أ – ٥٠٪ خلال الايام الثلاثين الاولى .

٧٥٪ ابتداء من اليوم الحادي والثلاثين حتى مرور ستة اشهر (اذا بقي العامل في البيت) .

ب – ٣٠٪ خلال الايام الثلاثين الاولى .

٥٠٪ ابتداء من اليوم الحادي والثلاثين (اذا كان العامل في المستشفى) .

وطالب الاتحاد ايضا بتعديل هذه المادة بحيث يتقاضى العمال اجرتهم كاملة ابتداء من اليوم الاول للمرض .

٣ – المادة ٦١ – التي لا تحق بموجبها للعامل الذي يعمل في مؤسسات تمنح تقديمات افضل من تقديمات الضمان الاستفادة منها اذا ابتدأ عمله بعد تاريخ صدور القانون اي عام ١٩٦٣ ، بينما يستطيع الاستفادة منها العمال الذين ابتدأوا العمل قبل هذا التاريخ .

وقد طالب الاتحاد العمالي بتعديل هذه المادة كي يسمح لجميع العمال في هذه المؤسسات الاستفادة من التقديمات الاضافية .

٤ – المادة ٦٦ – تنص هذه المادة على رفع نسبة الاشتراكات عندما يحصل عجز في الصندوق وبما ان هذه المادة غير واضحة فقد طالب ارباب العمل ان يتحمل العمال جزء من هذا العجز فرفض الاتحاد العمالي العام . هذه هي اهم نقاط الخلاف التي ادت الى ازمة الضمان الصحي .

تطور موقف الاتحاد العمالي العام

ان معرفة طبيعة وحجم القوى الفعلية التي تستطيع الاتحاد العمالي العام ان يقدمها تجعلنا كثيري السكوك بقدرته على تنفيذ تهديده بالاضراب العام : ولكن من الملاحظ ومن خلال تتبعنا لهذه المعركة انه مصر على تعديل المواد الثلاث المذكورة منها اي المواد ١٩ ، ٢٣ ، ٦١ وهذا عائد الى ضغط القواعد العمالية لا سيما في المصالح المستقلة والشركات حيث يوصل العمال الى كسب ضمانات جيدة نسبيا وحيث الوعي العمالي المطلبي قوي جدا (ريتي ، كهرباء ، بترول) .

وقد يكون اصرار القادة النقابيين عائد من جهة اخرى الى تركيز الهيكل التنظيمي النقابي الحالي في مواجهة اقتراح الدولة (غير عباس فرحات) لنظام الهيكلة النقابية الذي يقترب فعلنا نفوذ القيادات النقابية الحالية . وقد يكون ايضا وهذا الاهم عائد لاصرار النقابات اليسارية (الجنوب والاتحاد الوطني) على متابعة المعركة مهما كلف خاصة وان هذه النقابات كانت تحارب النقابات التقليدية على ارضها وتمثلها (النقابات للعمال والموظفين اللبنانيين) وايضا لان التنظيم الذي تسود في نقابات اليسار مهيأ ليبلغ قوضى وشرذمة التقليديين وهذا الخطر الاساسي كان اطوان شتاره وجان نوتي وغيرهم يتكلمون عنه في كل مناسبة .

فتح الاتحاد معركته في ٧٠/٢/٣ يوم هدد بالاضراب العام اذا لم يحدد ، فحددته الدولة في ٧١/٢/١ ثم بدأت مواقف الاتحاد تتبلور نحو تعديل المواد ١٩ و٢٣ و٦١ « حتى حمل السلاح » كما صرح بذلك فيرنال خوري في ٧٠/١٠/٢٢ .

ثم عاد الاتحاد واقترح تقسيم تنفيذ الضمان الصحي الى قسمين : القسم الاول في ٧١/٢/١ ويشمل العناية الطبية ونفقات المرض والمرحلة الثانية تعويض المرض والامومة في ٧١/٧/١ وهذا مع تعديل المواد ١٩، ٢٣، ٦١ وقد نجح هذا الاقتراح بالتصويت في صندوق الضمان لان مندوبو الدولة قد صوتوا الى جانبه . ولكن ما لبثوا ان ساروا وسحبوا اصواتهم وهذا بعد انذار جمعية الصناعيين الى رئيس الجمهورية . وعند هذا الحد انسدت البلبلة فمن جهة انسحب الاتحاد العمالي ومندوب الحرفيين من صندوق الضمان فتعطلت جلساته (نصاب) ومن جهة اخرى كان للعمال موقفان ، فمن جهة كان جان بوتي رئيس عمال المصالح المستقلة – وهذا لا يعود الى طيبة قلبه ولا الى روحه النقابية بل الى تكوين الشركات التي يمثل عمالها . وقد قررنا في القسم الاول من الدراسة مدى الاحوال الجيدة نسبيا ومدى انتشار تقسيم « قناة المائدة » من القطاعات التجارية ، التي كان يعيشها العمال – يصرح انه يرفض ان يدخل العمال في المشاركة المالية . بينما يقبل فيرنال خوري بالاشتراك بنسبة ١٥٪ وعلى ان لا يدخل العمال في دفع العجز المالي (المادة ٦٦) . وفي حين آخر يصرح جورج صقر (البترول) من عدم ضرورة الاضراب في ٧١/٢/١ وامكانية تأجيل تطبيق الضمان الصحي ٣ اشهر ، ثم فجأة تعلن المصالح المستقلة الاضراب المفتوح ابتداء من ٧١/٢/٢ وضجتها في ان لا تضيع مصالحها الخاصة .

يمكننا هنا ان نرى مدى قوة حالة الشرذمة والفوضى النقابية ، وكيف تتسائر على موقف القيادات العمالية ..

ولم يبق سوى موقف الشيوعيين الذي ظل متصلبا كما يبدو من خلال بيانات الاتحاد الوطني . وكان التصعيد في التصلب من جهة الدولة وارباب العمل عبر الصحافة والتصريحات تحمل في طياتها امكانية المساومة .

كيف حلت الازمة ؟

بقي موقف العمال متأرجحا فيتبنا نقرأ جورج صقر (الاتحاد العمالي) :

١ – استمرار العمل بالمادة ٤٠ من قانون العمل المتعلقة بالاجازات المرضية .

٢ – دفع اجور الايام الثلاثة الاولى اذا استمر المرض ٨ ايام على الاقل .

٣ – تخصيص ٢٠ يوما للاجير في السنة لمجابهة الامراض الموسمية المتقطعة واذا فات اكثر من ٢٠ يوما يحسم اجره على الايام الاضافية . واذا لم يستعمل الاجير اي يوم من هذه الايام تدفع له رب العمل قيمتها .

وعندما نقل الاتحاد العمالي العام على موقفه والنقابات المستقلة تطالب بحرية التطبيق. وكانت جمعية الصناعيين قد فوضت بطرس الخوري بأن يعلن اعتماد احدى الحلول الثلاثة :

١ – تطبيق الضمان كما هو .

٢ – دفع ٥٠٪ من اجور الايام الثلاثة الاولى اذا تجاوز المرض ٩ ايام .

٣ – الموافقة على تعديل المادة ٢٣ شرط تعديل المادة ٦٦ .

بينما كان هنالك خلاف بين الصناعيين والتجار الذين كان اهتمامهم الوحيد هو عدم تخفيض اسعار الادوية وهذا حصل فيما بعد عندما استقال بطاركة وعادت الاحوال الى طبيعتها .

في هذا الجو الملبد بالهدنات المتبادلة وسط محاولات الوفق التي قام بها جنبلاط وصائب سلام . اجتمع «الاخصام» ليلة الثلاثاء ٧١/١/١٦ في هذا الاجتماع تمسك الصناعيون باقتراح جورج صقر ثم توصل الطرفان الى اتفاق وسط الاقلام التلفزيونية والتصريحات الاخوية والنوايا الطيبة التي انفجرت اخيرا كما يلي :

١ – تعديل الفقرتين الاولى والرابعة من المادة ١١ من قانون الضمان بحيث تصبحان :

١ – تقدم العناية المرضية لكل حالة طبية طوال ٢١ اسبوعا على الاكثر . ٢ – في حالات الامراض المزمنة او المستعصية التي لا تستلزم الانقطاع عن العمل فان نظاما خاصا تحدد شروط تقديم العناية والادوية بعد انتهاء الفترة .

٢ – الاستعاضة عن احكام المواد ٢٢ و٢٤ و٢٥ و٢٦ من قانون الضمان بالمواد ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣ من قانون العمل اي يجب على العامل ان يبقى في مركز عمله مدة سنتين على الاقل حتى يأخذ اجازة مرضية مدفوعة وفق التفاصيل التالية :

مدة السنوات	راتب كامل	نصف راتب
٢ – ١	شهر واحد	نصف شهر
٤ – ٦	شهر ونصف	شهر ونصف
٦ – ١٠	شهران	شهران
١٠ وما فوق	شهران ونصف	شهران ونصف

٣ – تعديل المادة ١٩ بما يتناسب مع مصلحة العمال .

٣ – تعديل المادة ٢٣ بما يتناسب مع مصلحة عمال الشركات الكبرى على حساب عمال المصالح الصغيرة الذين خسروا كثيرا وذلك لضرورة تبانهم في مؤسسة واحدة مدة تزيد السنتين

وهنا يمكننا ان نرى كيف نجح الحلفاء (الدولة وارباب العمل) في تجزئة المطالب العمالية . وثانيا هذا التعويض يعطيه رب العمل بفعل كما يشاء (عدم وجود نقابة قوية للدفاع عن حقوق العمال) .

٤ – تحقيق مكاسب لعمال الشركات الكبرى فيما يتعلق بالمادة ٦١ .

٥ – التنازل بخصوص المادة ٦٦ والقبول بالمشاركة في تحمل اعباء العجز . هذا العجز الذي بلوح بالافق نتيجة عدم المساس بمصالح محتكري الادوية (مرة اخرى ربح التجار) وعدم بناء مستشفيات حكومية توفر على الصندوق مستشفيات باهظة .

كيف تفسر موقف الاتحاد العمالي العام وبالتالي موقف النقابات اليسارية

رغم كل التهديدات بالاضراب جاءت المساومة وتنازل الاتحاد العمالي كما رأينا في عدة نقاط ، وليست الاحتكارات قوتها من جديد في هذا الجسم وهذا تساعده الدولة التي تصرف بعقلية تاجر لبناني بسيط نرى ماذا هنالك من الربح والخسارة اذا اسد العمال او ارباب العمل ويمكننا ان نقارن تاريخيا كيف كل ما دعمت الدولة العمال كان هنالك وعود لتامة وهي عدم تخفيض الاسعار (استقالة بطاركة الخ ..) فكانت التنازلات الكبيرة التي قام فيها الاتحاد العمالي على حساب العمال الفقراء (عمال المعامل الصغيرة الغير تابعين والغير المنظمين في نقابات) بينما حفظ هذا الاتفاق المصالح الرئيسية لعمال القطاعات الكبرى . وهذا عائد وستذكر الاشياء الرئيسية التي قد قررت في القسم الاول اي انحصار النقابات في المؤسسات الكبيرة ووجودها الشكلي في الصغيرة وطبيعة القيادات الناتجة عن هكذا تنظيم والربطة بالاجهزة وبارباب العمل (الاستاذ جورج صقر) .

ولكن هنالك تفسير آخر والذي يوجد فيه نسبة من الصحة الا وهو تكريس الضمان الصحي في لبنان وهذا التفسير يقول (الحزب الاشتراكي والاتحاد العام) ان لبنان يكون قد دخل عصر الضمان الصحي . اما الباس الهبر فيعلن في النداء في ٧١/١/٢٧ « اعتبر انه خلال هذه المفاوضات كنا كتفاعيين ايجابيين وكان تحدد خطواتنا هاجس كبير هو تحقيق الضمان الصحي في اول شباط مع التعديلات التي تم الاتفاق عليها . فبرأينا هذا الاتفاق يعبر خطوة تقدمية الى الامام ويجب ان تعقبه خطوات جديدة تؤمن شراء الادوية باسعار مخفضة وشمول الضمان كافة الجماهير العمالية التي تشغل بشكل مؤقت وغير ثابت وبصورة عامة . ان هذا نجاح كبير حققناه بفضل وحدتنا وتضامننا » .

× × ×

ان الطريقة الوحيدة لنيل المكاسب هو الوعي والتنظيم ، اي انشاء نقابات تكون الممثلة الحقيقية للاغلبيات العمالية ، والنضال من اجل تحقيق المطالب المرحلية الراهنة التالية :

١ – اسقاط القيادات اليمينية والانتهازية للنقابات والاتحادات العمالية ، وانتزاع القيادة لصالح الكادحين ابناء الطبقة العاملة الثوريين .

٢ – تحقيق الحد الادنى للاجور وتعميمه على جميع العمال .

٣ – وضع مشروع وحدة نقابية عمالية يبعد عن التوفيقية الكيانية ، والانتهازية اليمينية والانتهازية الطفولية .

٤ – صد محاولات الدولة لشق الحركة النقابية – العمالية وتفتيت وحدتها النضالية وادواتها العملية ، ومنع الدولة من عزل الحركة العمالية اللبنانية عن كافة الفئات العمالية العربية في لبنان وعن الحركة النقابية – العمالية العربية

٥ – ادخال العمال الفلسطينيين والسوريين الى الضمان الاجتماعي بجميع فروعه .

٦ – اقامة تنسيق بين نقابة عمال فلسطين والاتحادات اللبنانية .

٧ – النضال من اجل انشاء نقابة العمال السوريين .

« انتهى »

قراءات في المسألة التنظيمية

في غمار التطورات المعقدة والمركبة ، التي تمر فيها مجمل فصائل حركة التحرر الوطني العربية عموما ، وتنظيمات المقاومة الفلسطينية بشكل خاص ، تحتل المسألة التنظيمية مكان الصدارة ، بصفتها قضية مركزية في هذه المرحلة الحاسمة من تطور الثورة .

ومن بين كل المعضلات الراهنة، تبرز تجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في نضالها التنظيمي الداخلي المتصاعد باستمرار مع تقدم مهام مرحلة التحول التي تعيشها ، بصفتها احد ابرز التجارب الثورية في الوطن العربي .

وبالتالي فان القراءات التالية، المنتزعة من عدة مصادر اشير اليها ، تكتسب اهمية خاصة بالنسبة لعناصر الجبهة ، وعناصر حزب العمل ، وانصار الجبهة والحزب والمهتمين بتجربتهما ..

ان هذه المقتطفات (التي لا تشكل بالطبع بديلا للبحوث التنظيمية المتكاملة) بوسعها ان تلعب دور المرشد ازاء المسائل الاساسية التي تواجه يوميا على صعيد العمل التنظيمي .

ونشرها هو بداية اهتمام متزايد ستحاول « الهدف » اعطاءه للمسألة التنظيمية في اعدادها المقبلة ، وهي تدعو انصارها وقراءها للاسهام في الكتابة بهذا المجال .

« الهدف »

وحدة الحزب : يكون او لا يكون

■ « .. ان حزبا يريد البقاء على قيد الحياة لا يمكنه ان يسمح ، باقل قدر من التردد ازاء مسألة وجوده ، ولا باية مساومة مع الذين يمكنهم دفنه .. ان عدد الذين يريدون لعب دور الوسيط ، في مساومة كهذه ، لا نهاية له » .

لينين
بروسفيتنيي (ايلول ١٩١٣

★★★

المستوى السياسي

■ « وكان اسكلانتي (الشيوعي الكوبي الذي عينه كاسترو كمسؤول عن تنظيم الحزب الجديد) يطعن في صناع الثورة الحقيقيين، وكانت تدارى شكوك المقاتلين القادمين في اللحظة الاخيرة ، هؤلاء الذين كانوا لا يبرحون مترددين حتى بعد النصر ، وكان هؤلاء هم الذين يحتكرون المسؤوليات، مقصين الاخرين بحجة « مستواهم السياسي الواطىء » ، ولكن المستوى السياسي ، كما بينت الوقائع، هو في القلب الاوقات مستوى قوة الشخصية.. »

سافيريو لينيو
تاريخ الثورة الكوبية

★★★

اولوية الانضباط

■ « ... ان الشروط الضرورية من اجل خلق حزب فعال هي الايديولوجية والانضباط والسلطان .. ثلاثة اشياء جوهرية ، ولكن السلطان يأتي في المحل الاول . انه لمن المحال تنظيم حركة يدعي فيها جميع الناس الحق في اعطاء التصريحات المتفقة على هواهم ، ولا يمكن ان يخرج شيء صالح من حركة فوضوية ، حيث تؤدي الصعوبة الاولى الى التشتت العام . يجب ان يكون جهاز الدعاية والتنظيم على قدر كاف من القوة ، كي يعطل كل محاولة انقسامية او انفصالية او تفردية، ضد الحركة » .

لاسترو

مناضلو الخط الاول

■ « .. وايضا عبرت العصبوية عن نفسها ، (في التجربة الثورية) ، بتصور ميكانيكي بصدد التكون الايديولوجي والسياسي ، تصور كان يهمل ، ويضع في المرتبة الثانية ، مناضلي الخط الاول الذين برهنوا من خلال الممارسة على وعيهم الثوري وتفاهمهم الثوري».

« مشكلات وحدة الحركة الثورية
في كوبا – جانيت هاتل (الازمة الحديثة) »

★★★

■ « ... واما اولئك الذين يتخوفون من نقص التربية السياسية لدى جماهير المنتسبين الجدد ، فان لينين يعيد الى اذهانهم بانه « ينبغي ان نتذكر ، بدون ان نهمل التكوين المنهجي للاعضاء ، والتعليم المنظم لحقائق الماركسية ، ان الاعمال العدائية اهم بكثير في حد ذاتها بالنسبة الى التكوين والتعليم ... ومسيرة الثورة تلقن الجماهير في كل مكان دروسا في الاشياء » .

روجيه غارودي
« لينين فيلسوفا »

★★★

■ « وانه ليستحيل على الحزب ان يتكيف مع حياة المجموع من دون التقيد الصارم بالانضباط الحزبي ، وهو اذا لم يكن قادرا على تحقيق اللازم الثوري بين معرفة النظرية وبين الوضع الدائم التحول ، فانه يبقى متأخرا ، يلهث وراء الاحداث ، وبدلا من ان يكون قائدا يصبح مقودا ، وتنقطع صلته بالجماهير ، ويختل تنظيمه .. »

جورج لوكاتش
لينين

★★★

■ « .. من المؤكد ان الجميع تقريبا يرون اليوم ان البلاشفة ، ما كان باستطاعتهم البقاء في الحكم ، لا اقول سنتين ونصف ، بل ولا حتى شهرين ونصف، لولا الانضباط الحديدي الحقيقي في صفوف حزبنا ، لولا التأييد الدائم التام الذي محضته اياه كل جماهير الطبقة العاملة ، اي بكل ما تملك من فكر وشرف ونفاذ حتى نكران الذات ... »

مرض الشيوعية الطفولي
« اليسارية » (ايار ١٩٢٠)